أبحاث

مجلة العلوم الاجتماعية

محور العدد:

عمال ونقابات «بالمغرب»

ABHATH

Revue de sciences Sociales
N° 13 – automne 1986

Abhath	أبحاث
B.P. 1377	ص. ب. 1377
10, Place Alaouyine	10، ساحة العلويين
RABAT	الرباط

PRIX : 12 دراهم : الثمن

التصفيف الضوئي والمختبر: دار الخطاب للطباعة والنشر

أبحاث

مجلة فصلية ـ العدد: 13 ـ السنة الرابعة ـ خريف 1986

المدير المسؤول : عبد الله ساعف
سكرتارية التحرير : عبد الغني أبو هاني، على كريمي.
مجموعة المجلة : مصطفى خدري، محمد الناجي، أحمد أشرعي، أحمد بوجداد، أمينة بلعوشي، عبد الواحد عبيدة، ادريس القنت، السعيد به معتصم.

لوحة الغلاف : محمد بناني

رقم ايداع التصريح : 1/ 1983
رقم الايداع القانوني : 14/ 1983

عنوان المجلة : أبحاث، مجلة العلوم الاجتماعية
10، ساحة العلويين (قرب محطة القطار) ـ الرباط
عنوان المراسلة : ص. ب 1377 ـ الرباط (المغرب)

دار قرطبة للطباعة والنشر ـ 10، زنقة برون، بلفدير ـ الدار البيضاء

المناضلون المغاربة في اتحاد النقابات المتحالفة بالمغرب (1936 ـ 1955)

قبل سنة 1940 كانت هناك شخصيات نقابية قوية لا نعرف عنها تقريبا أي شيء، بل حتى أسماءها لم تصلنا. غير أنه بعد سنة 1944 فإن عدد هذه الشخصيات مرفوقا بهويتها ومميزاتها سيتعاظم شأنه إلى أن يشمل مجموع الحركة النقابية.

1 ـ المرحلة ما قبل 1940

إن اتحاد النقابات المتحالفة بالمغرب والذي لم يستمر منه إلا الظل خلال مرحلة ڤيشي، سيسترجع نفسه بعد شهور قليلة من الانزال الأمريكي بإفريقيا الشمالية (8 نونبر 1942) فبفضل المناضلين الذين لم يتعرضوا للقمع أو الذين تم إطلاق سراحهم فإن هذا الاتجاه سيتشكل من جديد في مؤتمر الدار البيضاء المنعقد في 13 يونيو 1943؛ حيث بعد اختيار هياكله الموجهة من لجنة إدارية ومكتب تم تحديد برنامجه المطلبي واضعا في المقام الأول مطلبا قديماً، لكنه كان دائما يرفض بشدة من طرف سلطات الحماية، ألا وهو الحق النقابي للعمال المغاربة. فالنقابيون الفرنسيون في المرحلة التي سبقت الحرب كانوا يتمنون الحصول على هذا الحق بعد انتصار الجبهة الشعبية في فرنسا، غير أنه لم يتحقق من ذلك أي شيء. وفي المقابل أجاز لهم نوع من التسامح استقطاب مغاربة أصبحوا يشكلون في منتصف سنة 1938 حوالي 1/4 الاتحاد، (5000 من 20.000)، والذين كانوا عبارة عن عمال في مناجم الفوسفاط بخريبكة واليوسفية، عمال في سفن التجارة الغذائية، في النقل، في صناعة الأثاث بالبيضاء، الرباط، فاس أو بميناء القنيطرة.

ومن باب الاحتراس، لحماية العمال المغاربة من قمع أرباب العمل أو السلطات فإن المناضلين الفرنسيين لم يكونوا يشركونهم في المسؤوليات النقابية، حيث كان القانون لا يخول لهم ذلك، غير أن هذا الاحتياط القانوني لم يكن يجدي نفعاً حيث إن الشخصيات المهمة أو القادة الذين يتم كشفهم سرعان ما كانوا يتعرضون للعنف.

من بين هؤلاء المناضلين الأوائل فإن بعض الأسماء معروفة: في مدينة فاس اسمان اشتراكيان هما الوزاني مفتش بالبريد وإدريس بن زكور، وإسم شيوعي هو المهدي المنيعي الذي كان من العناصر النشيطة في الحركة الوطنية المغربية الناشئة التي افترق عنها في دجنبر 1936. بمدينة خريبكة هناك عبد الله بن سعيد الذي كان من متزعمي إضراب عمال المناجم في يناير 1937 من أجل أجور أفضل. إلا أنه في يونيو 1938 صدر قرار مقيمي يمنع تنقيب العمال المغاربة ويضع عقوبات ضد من يحاول خرق هذا المنع. وإذا لم تكن قد تمت ملاحظة شيء في القطاع العام فإن القطاع الخاص والمناجم على عكس ذلك عرف فراغ النقابات من المنتمين المغاربة الذين على الرغم من ذلك حافظوا على العادات التنظيمية والمطلبية والنضالية المحصل عليها في المنظمات الكونفدرالية المتحالفة. وخلال مرحلة ڤيشي سوف تغيب الحياة النقابية غير أنه بعد 8 نونبر سيكون اتحاد النقابات بالمغرب، كما رأينا، قد تشكل من جديد بالرغم من مقاومة السلطات «البيتانية» المستمرة في عين المكان.

2 ـ مرحلة ما بعد 1943

ا) رغبة من أجل المغربة

إن هذه المنظمة كانت بالأساس منظمة فرنسيين مشاغلهم الأساسية هي تحرير الوطن الأم، ومن خلال هذا المنظور تم توحيد جميع العمال، بتلبية مطالبهم والزيادة في الانتاج، وهكذا أخذوا يعيدون ويؤكدون من جديد كلمات برنامج الاتحاد القديمة مثل: المساواة في الأجور والحق النقابي للجميع.

ولقد كان على مسؤولي منظمة العمل من أجل تدليل المقاومة الصعبة واليومية من طرف أرباب العمل والاقامة اللذان ظلا يهدفان إلى حصر العمال المغاربة في الشبكة القديمة للحنط الحرفية، فرقهم عن رفاقهم الفرنسيين، وصيانتهم بالتالي من العدوى النقابية، لا سيما وأن الظروف قد أدت إلى تغيير أعضاء الاتحاد، حيث استبدل الاشتراكييون الاصلاحيون، غير الرافضين للعمل في ظل القوانين المتبعة، تدريجيا بمناضلين أكثر راديكالية وكونفدراليين مقتنعين أو شيوعيين لا ينزعون إلى تسويات مع السلطات القائمة، وعازمين على تجاوز الحواجز والانطلاق إلى الأمام، حيث فتحوا صفوفهم بسعة صدر للعمال المغاربة، فارتفع عدد أعضاء اتحاد النقابات الذي كان يضم 13 ألف منتم في 31 دجنبر 1943، كلهم فرنسيين أو أوربيين، إلى 34.500 في نهاية 1944، وإلى 45.000 في دجنبر 1945 حيث كان 30.000 منهم من المغاربة، وإلى 70.000 في مارس 1948 حيث 2/3 من المغاربة.

ولم يكن كل هذا دون عناء، حيث وجب تجاوز قرار المنع والحركات التخويفية، التي

بالرغم منها أصبح العمال المغاربة منقبين. ظهر ذلك من خلال حضورهم المفروض في الاجتماعات النقابية واللقاءات والتظاهرات والمفوضيات. ولم يتوصل المكتب المغربي للشغل، المنظمة الرسمية التي تم إنشاؤها بالبيضاء سنة 1944 لتسييج اليد العاملة المغربية، لم يتوصل إلى عرقلة الحركة في اتجاه النقابات بالرغم من التهديدات أو الامكانيات المادية التي كان يتوفر عليها. من مثل القفة، بدلة العمل... إلخ. أما الجهود والعمليات التي كان يقوم بها اتحاد المغرب بالرباط بالقرب من الاقامة العامة، في الجزائر بالقرب من جبهة التحرير الوطني، بعد ذلك في باريس بالقرب من الحكومة المؤقتة، بحيوية وإلحاح فقد ضمن بها المقيم العام بيو PEAUX ليدلي في 7 مارس بتوجيهاته التالية: «إنه يسمح للمسلمين الحضور في التجمعات المنظمة من طرف النقابات في المحلات المعينة لهم (بورصة الشغل) وفي أي مكان آخر لا توجد به بورصة للشغل».

وهكذا أصبح التسامح مؤكدا غير أنه بقي مرهونا بمزاج السلطات المحلية المختلفة بقوة تدخل المنظمة النقابية.

ولقد ظهر بسرعة، أن هذه القوة المتصاعدة يجب أن تجد في داخلها القوى اللازمة للتنظيم والعمل فأصبح المناضلون الفرنسيون ـ الشيوعيون غالبا ـ يستدرجون المغاربة ليتولوا بأنفسهم الدفاع عن حقوقهم بخلق فروع نقابية للمقاولات واختيار مسؤوليها، تحرير مطالبها ومن تم التزام النضال لتحقيقها.

2 ـ بعض المناضلين الشيوعيين المغاربة: (1945 ـ 1948).

إن صعود المسؤولين المغاربة الذي ابتدأ سنة 1945 سيشتد سنة 1946، وسيصل إلى ذروته سنة 1948 سيكونون في أغلبيتهم أعضاء في الحزب الشيوعي. في حين أن مسؤولي حزب الاستقلال ـ الحزب الوطني لم يكونوا على ما يظهر يولون أهمية كبرى للحركة العمالية، غير أنه في وقت لاحق ربما منعوا مناضليهم من الدخول إلى المنظمات المذكورة بسبب تخوفهم من تأثير الشيوعيين، وسيحاولون، ودون نجاح طبعا إقامة منظمات نقابية منافسة في الأماكن التي ينشط فيها اتحاد النقابات المتحالفة (في الموانىء، أوراش البناء، السدود الكبرى.)

ولقد تمت مغربة الأطر النقابية بمساعدة عاملين:

1 ـ مجيء الليبرالي إيريك لابون إلى الاقامة العامة بالرباط والذي تم تعيينه بواسطة حكومة يوجد بها شيوعيون واشتراكيون، ذلك أنه في الوقت الذي سمح فيه بعودة مسؤولي حزب الاستقلال المبعدين أو المنفيين وبإصدار صحفهم، أكد أيضا رغبته في منح الحق النقابي للمغاربة وفي انتظار ذلك إزالة كل الحواجز التي تعترض حياة هؤلاء داخل النقابات.

2 ـ رغبة شيوعيي المغرب في تأكيد الخاصية المغربية لحزبهم، ولقد تجسدت هذه الرغبة بدخول علي يعتة إلى الأمانة العامة بجانب كل من ميشال مازلا M. MAZELLA ، وهنري لافاي H. LAFAYE خلال الندوة المركزية للحزب في فبراير 1945 ، وأيضا بدخول عبد السلام بورقية إلى اللجنة المركزية في 4 غشت من نفس السنة، وتبعا لكل هذا تبنت اللجنة المركزية بدون لطف هذه المرة مطلب الاستقلال من جديد، والذي كان الحزب الشيوعي المغربي أول من صاغه سنة 1942 . ونتيجة لهذا القرار كان الحزب يردد في مدارس أطره بأن المنظمة النقابية الكونفدرالية ليست إلا مؤقتة وأن الهدف هو الذهاب سريعا نحو خلق مركزية نقابية وطنية .

وإذا كنا نجد منذ 1945 بعض المغاربة يصلون إلى مناصب المسؤولية فإن سنة 1946 ستعرف تعاظم هذه الحركة .

ففي سنة 1945 نجد بعض الأسماء التي أصبحت مألوفة لدى المناضلين الذين كانوا يترددون على برصة الشغل بزنقة لاسال Lassalle من بين هذه الأسماء نجد إسما شابين بنيتهما النحيلة هما عبد النبي بن المكي وفيكتور بنشيمول . فعبد النبي بن المكي كان عامل نجارة وأصبح سكرتير نقابة البناء والخشب بالبيضاء، ثم انتخب خلال مؤتمر 1945 عضوا في الهيأة التنفيذية، ثم عضوا في المكتب كمفوض للدعاية، حيث استمر هناك إلى سنة 1950 .

أما فكتور بنشيمول فقد كان موظفا في مصنع للأحذية، تخرج من مدرسة للتحالف الاسرائيلي . كان ذا ذكاء حاد، سلس العبارة، وذا تكوين مزدوج . أصبح كاتبا لنقابة الجلود التي كان منظمها ومنشطها، ثم بعد ذلك أحد كتاب الاتحاد المحلي سنة 1947 ، تم اعتقاله ومحاكمته بسبب توزيعه لمناشير الاتحاد العام التي تدين القمع الممارس على عمال الفوسفاط المضربين خلال سنة 1948 . ولقد كانت تدخلاته في التجمعات النقابية ذات أهمية واضحة، فخلال مؤتمر الفيدرالية الفرنسية للجلود بباريس في 9 يونيو 1946 وضع جدولا يوضح معاناة عمال الجلود بالمغرب وفي اجتماعات نقابية مختلفة كان يتحدث عن ضرورة التنظيم، ، عن الأجور، الأثمان، وعن النضالات الواجب خوضها لتكسير مقاومة أرباب العمل، ولتطبيق زيادات جديدة في الأجور (11 أبريل 1948) وفي سنة 1949 أو 1950 فإنه سيختفي من الحقل النقابي .

أما خلال سنوات 1946 و1947 فإننا نصادف حوالي 60 إسما لمغاربة في الأدبيات النقابية، وهذا العدد يغطي عددا مهما من المناضلين المغمورين حيث الأسماء والمهن ربما تظهر في يوم ما . إنه في أوراش السدود الكبرى بأم الربيع، بين الويدان، إيمفوت، وفي مناجم المغرب الشرقي خاصة بجرادة في الميناء وبعض المقاولات الكبرى بالدار البيضاء، من مثل الشركة السكرية المغربية، سيتم خلق فروع نقابية ونقابات للمغاربة بمكاتب مكونة فقط من مغاربة . وأيضا عند عمال الدولة والسككين وفي مكاتب البريد ستظهر عدة وجوه مؤثرة من مثل : امحمد

طهار، امحمد بن عمر، الطيب بن بوعزة، الحسن بن المعطي، الحداوي مغشيش ومامون العلوي، الذين كانوا كلهم شبانا يزيد عمرهم قليلا عن العشرين سنة، وباستثناء الحسن والطيب اللذان كانا متعاطفين فإنهم جميعهم كانوا شيوعيين .

فامحمد طهار كان يهتم بالاتحاد المحلي للدار البيضاء، وينظم عمال الميناء، حيث سيصبح كاتب نقابتهم وبالتالي منشطا للنضال ضد الابتزازات التي كانوا ضحية لها من طرف رئيس مصلحة التشغيل . ولقد ساعدهم أحدهم (التوزاني) في التوصل إلى خلق مركز للتشغيل بقيت تلزمه مع ذلك نضالات متعددة لكي يصبح ذا مفعول . وخلال مؤتمر اتحاد النقابات في 30 نونبر ـ 1 دجنبر 1946 ، انتخب عضوا في اللجنة التنفيذية، وفي نفس الوقت سكرتيرا عاما للاتحاد إلى جانب هنري برودوم Prudhomme وسيبقى هناك مع أندري ليروي A. Leroy حتى سنة 1948 . ولقد كان يشارك في الحياة النقابية وحملاتها، خاصة خلال الظروف الحرجة لسنة 1948 . القي عليه القبض وسجن في 24 دجنبر 1949 عند الخروج من تجمع عام للعمال المضربين بالشركة السكرية المغربية، وبعد انتخابه من جديد في الهيأة التنفيذية خلال المؤتمر التشريعي في نونبر 1950 تم تعويضه في منصبه ككاتب ثان بالطيب بوعزة .

أما امحمد بن عمر فقد كان شخصية متميزة، ظهر كعضو في مكتب نقابة عمال سد بين الويدان، التي كان هنري برودوم قد حضر شخصيا لخلقها في المنطقة المسماة بمنطقة عدم الأمن . أي ممنوعة ـ ثم نجده من جديد ككاتب للاتحاد المحلي بقصبة تادلة حيث كان يهتم أساسا بتنظيم العمال الفلاحين وبالنسبة للسلطات الجهوية، فإن هذا العمل كان خطيرا، ومن تم اعتقل ووضع في مكان سري، كما نهب محله الصغير ودمرت البطاقات النقابية، وأمام الاحتجاجات الواردة من الدار البيضاء، من باريس، ومن منظمات الفيدرالية النقابية العالمية، تم إخلاء سبيله، ليصبح في ماي 1948 عضوا بمكتب الاتحاد المحلي بالدار البيضاء، ثم بعد ذلك عضوا في اللجنة المركزية خلال مؤتمر أبريل لسنة 1949 ـ ويقال بأنه عمل كضابط صف في الجيش الفرنسي وذهب للخدمة في صفوف قيت مينه حيث أصبح اسمه الجنرال عمر في حين كان بالنسبة للمغاربة الذين يرأسهم الجنرال مكروف، وبعد رجوعه إلى المغرب فإنه سيتوجه من جديد هذه المرة إلى الدول الشرقية .

مامون العلوي : كان مفتشا للبريد، مناضلا شيوعيا، أديبا يجيد الفرنسية والعربية في نفس الآن، وبما أنه كان عضوا في المكتب الفيديرالي للفيدرالية المغربية للبريد والتيليغراف، فلقد دخل في نفس السنة التي دخل فيها طهار (1946) إلى الهيأة التنفيذية وكتابة الاتحاد العام، حيث استمر هناك إلى أن تم خلعه بعنف خلال أحداث دجنبر 1952 . وقبل ذلك كان قد تم ايقافه مرتين خلال يناير ثم غشت 1952 . ولقد كانت على عاتقه مسؤولية تحرير نصف الصفحة باللغة العربية من صحيفة النقابات عندما تم السماح بها، وهي صحيفة «العمل النقابي» . لقي حتفه

في حادثة سير ربما سنة 1960 .

الحداوي بن محمد موغشيش الشيوعي أيضا، كان مختلفا: اشتغل بمعامل الجو، حيث كان الشيوعيون الفرنسيون منذ سنة 1943 قد أخذوا على عاتقهم مهمة القضاء على المواقف الأبوية والاصلاحية في هذا القطاع. وذلك بتنقيب العمال المغاربة وتنويرهم. وأيضا فتح دروس لمحو الأمية عندهم. فتحت تأثير هؤلاء سينتمي الحداوي إلى النقابة والحزب ابتداء من سنة 1945 وبالتالي تصبح له مسؤوليات سياسية ونقابية، ففي سنة 1946، سيدخل إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المغربي، ثم سيصبح أيضا عضوا في مكتب فيدرالية عمال الدولة، عضوا في الهيأة التنفيذية للاتحاد العام، وأيضا عضوا في كتابة الاتحاد في مارس 1948. وخلال الاضرابات العنيفة للفوسفاطيين بخريبكة (أبريل/ ماي 1948) لكسر العزلة التي كان العمال المغاربة موضوعين فيها، فإنه بقي متنكرا في زي امرأة بجانب عمال «La recette» بوجنيبة للمساهمة في مداولاتهم وضمان اتصالهم بمكتب الاتحاد. بعد اعتقاله في دجنبر 1952 وتعذيبه تم حجزه في زنزانة إلى فبراير 1955 أي بأسابيع عديدة بعد اطلاق سراح المناضلين المنتمين لحزب الاستقلال حيث سيتزعم «لجنة اعدادية بقصد اجتماع المؤتمر التأسيسي لمركزية نقابية وطنية ديموقراطية»، لضرب الاتحاد المغربي للشغل المؤسس حديثا والانتماء إلى الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة (CISL) المسألة التي لا يستطيع الشيوعيون التسليم بها إلا بصعوبة، غير أن الفشل دفع الجميع إلى الالتحاق بالاتحاد المغربي للشغل (UMT) .

الحسن بن المعطي كان ينتمي إلى النقابة الفوسفاطية، ذات العادات القديمة في التنظيم والنضال. كان صديقا لميشيل كولونا (M. Colona) الشيوعي والنقابي في نفس الوقت، حيث سيكون على شاكلته، وسيتسلم مسؤوليات نقابية متعددة إلى أن يصبح كاتبا عاما للجزء العمالي المغربي في النقابة وسيفشل بالتالي كل المحاولات الانشقاقية داخل الكتلة العمالية. بعد ذلك فإنه لن ينجو من القمع الذي تلى الاضرابات الكبرى التي عرفتها شهور ماي وأبريل من سنة 1948، من أجل تصعيد الأجور والحصول على الحق النقابي للجميع، حيث سيتم إرساله إلى سجن أجدير برفقة المئات من العمال. وبعد إطلاق سراحه منع من الاقامة بخريبكة فذهب إلى البيضاء وعمل في منظمة القطاع الخاص وهناك سيتصل بالطيب بوعزة الذي كان موجودا بالمدينة لنفس الأسباب، لأن منطقته الأصلية، المغرب الشرقي كانت ممنوعة عليه.

ظهر الطيب بوعزة على المسرح النقابي سنة 1946، وعمره آنذاك حوالي 22 سنة، كان موظفا بإدارة الفحم الحجري بجرادة منذ سنة 1943. حاول متابعة دروسه بعد الشهادة الابتدائية، غير أنه اضطر للدخول إلى العمل لضمان القوت. في يوليوز 1946 علم بأن المقيم العام إيريك لابون قد أعلن رسميا أنه سيمنح الحق النقابي للمغاربة، فجمع، تبعا لذلك، خفية مع بعض رفقائه، عمالا منجميين في ليلة من ليالي غشت كون معهم نقابة مستقلة تقدم

مكتبها إلى السلطات المحلية مقدما بذلك على مغامرة انتحارية، غير أن بعض المناضلين الكونفدراليين بعد أن علموا بالأمر، قدموا إليهم ونصحوهم بالانتماء إلى الاتحاد العام للنقابات لحماية أنفسهم، مؤكدين لهم بأنهم سيحتفظون بحريتهم الكاملة في ظل هذه المنظمة؛ وبالفعل تم تقرير الانتماء في جمع عام حضره حوالي 5.000 عامل في يوم الأحد 6 شتنبر 1946. منذ ذلك فإن نشاط الطيب لم يهدأ أبدا أولا في جرادة والمناجم المجاورة بالمغرب الشرقي، ثم بعد ذلك على رأس الفيدرالية المغربية للمناجم التي كان قد أصبح كاتبها العام في شتنبر 1947. وبعد بضع شهور، بالضبط في مارس 1948 تم انتخابه عضوا في الهيأة التنفيذية خلال المؤتمر الخامس للاتحاد. وبعد حل المنظمات توجه إلى الدار البيضاء حيث سيجعل منه المؤتمر الاستثنائي المنعقد في يونيو 1950 أحد كتاب الاتحاد العام، وفي نونبر من نفس السنة الكاتب العام الثاني إلى اليوم الذي تم فيه طرد أندري ليروي [1] حيث سيبقى الكاتب العام الوحيد. لقد كان الطيب إنسانا جديا منهجيا، يتوفر على حس تنظيمي، ويعرف كيف يجذب ويعبر عن مطالب العمال. اتهم برفقة مناضلين آخرين في نقابة عمال جرادة بكونه محرك عملية ذبح اليهود التي ضرجت الحي المنجمي بالدماء في 18 يونيو 1948، فألقي عليه القبض ثم أخلي سبيله مع باقي رفقاءه بفضل عمل الاتحاد العام الذي أدلى بالحجة التي تبرئهم وتثبت شجاعتهم، وكذا التي تدين عجز السلطات المحلية، غير أن هؤلاء المناضلين تم طردهم من العمل ومنعوا من الاقامة بالمغرب الشرقي ليصلوا في التاسع من غشت إلى البيضاء. بالنسبة للطيب عاود من جديد الولوج إلى الوسط العمالي لحمل العمال على الانخراط في النقابة مستندا في ذلك على بعض الخلايا العمالية لحزب الاستقلال. ولقد أدى توفره على تكوين نقابي صلب، وكونه لا يطبق من تعاليم حزبه إلا ما يراه متوافقا ومواقفه الاجتماعية والوطنية إلى تعاظم تأثيره. كان أيضا كاتبا للعديد من المقالات في صحيفة الاتحاد العام «العمل النقابي»، وابتداء من 1951 سيصبح مغذي صفحة «عمال في النضال» بالاسبوعية الصادرة بالفرنسية «الاستقلال» وأيضا اليوميات العمالية بالصحيفة اليومية «العلم» الصادرة باللغة العربية.

وخلال تجمع عام للعمال المغاربة في يوم الأحد 7 دجنبر ببورصة الشغل بالدار البيضاء، اقترح باتفاق مع مسؤولين استقلاليين آخرين بالاتحاد العام إقرار إضراب لمدة 24 ساعة في اليوم الموالي - الاثنين احتجاجا على اغتيال فرحات حشاد، وضد مساوىء النظام الاستعماري. ومع بزوغ يوم الاثنين كان منزله محاصرا من طرف قوات البوليس فتم القبض عليه واعتقاله بعد اتهامه بالتآمر، غير أنه بمقتضى مرسوم عدم توفر المكان - un non lieu - رفضت التهمة من طرف قاضي التحقيق العسكري، فأطلق سراحه مع حوالي 40 مناضلا نقابيا وسياسيا آخرين في 28 شتنبر 1954. وبتاريخ 5 يناير 1955 أصدر الطيب منشورا يدعو فيه إلى خلق مركزية مغربية منضوية تحت لواء المنظمة الدولية للنقابات الحرة..

3) مد جديد من المناضلين (1949 ـ 1952)

هذا الجيل من المناضلين الشيوعيين لسنوات 1945ـ1946 سينمو في سنة 1947، وفي سنوات 1947 و1948 سيتم أيضا مجيء شيوعيين جدد، غير أن الأكثرية ستكون من عمال منضوين في حزب الاستقلال، رفضوا تعاليم المنع التي اعتبروها عقيمة من طرف الجناح اليميني داخل حزبهم. وبعد 1949، فإن المناضلين الذي ظهروا جلهم أعضاء في حزب الاستقلال، فمن بين 75 اسما مأخوذة من بطاقاتنا: 22 يظهرون في سنوات 1948ـ1949، أما 53 إسما الباقية فتظهر في سنوات 1952ـ1955.

وكما هو الشأن بالنسبة للسنوات السابقة، فإن عمال القطاع الخاص والمفتشين القانونيين هم الأكثر عددا، أما المنجميون فقد اختفوا نتيجة للمنع العملي الذي أصبحت فيه منظماتهم. غير أن أفضل مناضليهم المنسحبين إلى البيضاء جاءوا لتعزيز أطر القطاع الخاص بهذه المدينة، في حين تمت عملية تفقيرية هدفت إلى تنحية المناضلين الشيوعيين بالرغم من تجربتهم حينما لا ينتمون إلى حزب الاستقلال. لقد ظهر التوزيع المهني للعمال على الشكل التالي:

ـ 17 في الموانىء: عمال، ملاحين وصيادين. كانوا هم الأكثر حيوية والأكثر حزما.

ـ 32 في المقاولات الصناعية الكبرى للتغذية (من 22 نجد 19 بالشركة السكرية المغربية وحدها)، للتعدين (3)، للنسيج، للبناء وبالقواعد الأمريكية. وفي النضالات الأكثر حدة فإن مدن البيضاء، آسفي، الرباط، سلا والقنيطرة تأتي في المرتبة الأولى. أغلبية هؤلاء المناضلين كانوا يدورون حول الطيب بوعزة الذي كان في الأصل وراء تنقيبهم أو إعادة تنظيمهم كما كان هناك 8 سككيين و5 من عمال الدولة لعبوا دورا مهما مثل رفقائهم الفرنسيين ومعهم في تكوين وتأطير وإدارة الحركة النقابية.

فمن هذا الجمع من المناضلين الاستقلاليين تم اختيار أغلبية الهيأة التنفيذية للاتحاد العام (U.G) المنتخبة في المؤتمر التشريعي الذي انعقد في 6 نونبر 1950 ومسؤولي لجان الاضراب الذي تم شنه بالبيضاء في 7 دجنبر 1953، وبعض زعماء المقاومة بعد 1953 أو المساهمين في المؤتمر التأسيسي للاتحاد المغربي للشغل (U.M.T) في 20 مارس 1955. وعلى عكس ما كان يقع عند بدايات الحركة النقابية بالمغرب، وعلى امتداد تاريخها حيث المعلمون والموظفون الفرنسيون كانوا هم المبادرون، فإن الموظفين المغاربة لبثوا في وضعية ثانوية، كما أن معلمي التعليم الحر الذين جاءوا متأخرين إلى الاتحاد لم يلعبوا إلا دورا هامشيا. فمقدمة الخشبة كانت محتلة من طرف عمال الدولة، بعض السككيين وبعض الأطر المنجمية. ومن بينهم الطيب بوعزة الذي تم التعريف به، التباري محمد عامل في الدولة، والمحجوب بن الصديق سككي، والذين كانوا يعملون في علاقة مع الجناح الأيسر في حزب الاستقلال الممثل من طرف المهدي بن بركة، عبد الله

ابراهيم، عبد الرحيم بوعبيد، عبد الرحمن اليوسفي. في حين أن النقابيين الشيوعيين الذين كان لهم استحقاق كبير عندما كان العمال وحدهم في الميدان، فقد وضعوا على الهامش بالتدريج أو تمت تنحيتهم بعنف، العمل الذي لقي تحبيذ الاقامة. ففي هذه المرحلة من الحرب الباردة حيث الشرق والغرب يتعارضان، فإن الشيوعيين كان يتم قمعهم كلما كانت الفرصة سانحة. مثلا في يوليوز 1948، فإن الكاتب الأول للحزب الشيوعي علي يعتة تم طرده الشيء الذي جعله يعمل في الخفاء. وبضع شهور قبل ذلك، وقع الشيء نفسه لمفتش بالشركة الجوية الأطلسية، كان عضـوا في نقابة النقل بآكدير وأيضا لكرونوفسكي (Chronovsky) والهوالي محمد خلف الطيب بالكتابة العامة لنقابة جرادة اللذان كان قد تم اعتقالهما ونفيهما إلى الجزائر، نفس الأمر تعرض له فرحات محمد ـ معلم ـ كاتب الاتحاد المحلي بآسفي، والذي اكتشفت لديه سلطات الحماية فجأة أموالا جزائرية، فتم طرده بعد اعتباره شخصا خطيرا. غير أنه عاد متخفيا إلى أن كشف عنه في سنة 1950 فالتجأ إلى الخارج حيث تم تكليفه من طرف حزبه للتعريف بالقضية المغربية وبجوانب الاستعمار الفرنسي، وكذا الضرورة العاجلة للاستقلال وذلك عن طريق الاذاعة في برنامج باللغة العربية.

وفي نهاية 1947، ظهر مناضل مغربي شيوعي هو الآخر اسمه محمد كوكجي (M. Kaoukji)، شاب ذو ثقافة عربية ازداد سنة 1930، ابن لحوذي، كان تلميذا بجامعة بن يوسف بمراكش، غير أن تكوينه هذا لم يفتح له مجالا للعمل في إدارة الحماية، فاشتغل بالبناء كعامل ثم بعد ذلك رئيس ورش، التحق بالنقابة ليصبح كاتبها في سنة 1947 وفي سنة 1948 أصبح كاتبا للاتحاد المحلي بمراكش و الذي كان يمثله في مختلف مؤتمرات الاتحاد العام.

وبما أنه شيوعي منذ أن كان عمره 15 سنة (1945) فقد تم اعتقاله تحت تهمة «تهديد النظام العام» ثم بعد ذلك منع من الاقامة بمراكش، فذهب إلى البيضاء حيث أصبحت له مهام سياسية. وفي المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي المغربي تم انتخابه عضوا في اللجنة المركزية وأصبح أحد الكتاب الأربعة للحزب بعد أن أخذ مكان ميشيل مازيلا، ولقد تم حبسه وتعذيبه في دجنبر 1952، أما اليوم فهو عضو في المكتب السياسي في الحزب الشيوعي المغربي P.C.M الذي أصبح حزب التقدم والاشتراكية.

أمـا فيما يتعلق بالمنـاضلين الاستقـلاليين فإضـافة إلى أولائك اللذين جاءوا في المرحلة السابقة، مثل عبد النبي والطيب، الشوفاني من فيدرالية النقل بالرباط أو الحسن بن المعطي من خريبكة فإن ثلاثة من بين آخرين يجب تقديمهم وهم: صلاح المسكيني، التباري محمد والمحجوب بن الصديق.

لقد كان صلاح المسكيني كاتبا للنقابة المستقلة (الوطنية) للشركة السكرية المغربية (كوزيمار) والتي أمام عدم فعاليتها قررت الانتماء إلى الاتحاد العام في ماي 1947. وتبعا

لنضـالات مطلبية، تم تسريح صلاح عن العمل في أواخر 1947، فخول له وجوده الدائم بالاتحاد المحلي بالبيضاء أن يصبح الكاتب بعد 1950، وليساهم في كل عمليات البروليتاريا بالبيضـاء. وفي 28 مارس ألقي عليه القبض، حيث ضرب وأهـين (بمقـر البـوليس بالكوميسارية، وتم وضعه تحت الاقامة الاجبارية بتالسينت في الجنوب المغربي في 5 غشت. بعد إطلاق سراحه تم انتخابه عضوا في المكتب الأول للاتحاد المغربي للشغل في 20 مارس 1955.
وبسبب حالته الصحية المتدهورة اضطر إلى الكف عن أي نشاط، ذلك أنه عندما كان يعمل بفرقة القناصين المغاربة خلال حرب 1939 أصيب بجرح بليغ في الجبهة فحصل من جراء ذلك على صليب الحرب والميدالية العسكرية ولقد كان يقطن ويعيش مع عائلته بإحدى أحياء الصفيح.

وإنه لفي سنة 1948 حيث ستبدأ الحياة النقابية لمحمد التباري، كان عمره يزيد قليلا عن العشرين سنة، ازداد بالجديدة ابن فلاح صغير. قدم إلى الدار البيضاء في سنة 1943 مرفوقا بشهادة التأهيل المهني (C.A.P) كمركب ميكانيكي، فاشتغل بمعامل الجو (ATA 3) تنقب سنة 1947 دون أن تكون له اتصالات مع أي كان، معتقدا أن النقابة كمنظمة للدفاع عن العمال بإمكانها أن تصبح وسيلة للنضال الوطني ضد نظام الحماية. ولقد تبلورت مؤهلاته النضالية في شهري أبريل وماي من سنة 1948، حيث كانت الاضرابات تتوالى في كل مقاولات المغرب. وبعد أن أصبح عضوا في اللجنة المركزية للاضراب المكونة من عمال الدولة، تم انتخابه في نفس السنة بمكتب نقابة (ATA 3) وبعد ذلك بالمكتب الفيدرالي. وفي سنة 1949، أصبح الكاتب العام الثاني لفدرالية عمال الدولة (ملاحة جوية ـ حرب ـ ملاحة بحرية) إلى جانب الفرنسي جورج لويس (G. Louis)، وفي 29 أبـريل التحق بفاس رفقة مفوضية من النقابيين المغاربة، يترأسها الطيب بوعزة لاستجواب العاهل سيدي محمد بن يوسف حول مواقفه اتجاه الحق النقابي حيث العمال المغاربة كانوا دائما غير متمتعين به. وفي 16 أكتوبر انتخب عضوا في الهيأة التنفيذية للاتحـاد العـام ثم عضوا في كتابته في يونيو 1950، حيث بقي هناك إلى حين وقوع المحاولة العسكرية المقيمية في 8 دجنبر 1952، وهو التاريخ الذي سيتم فيه اعتقاله. وبكل تأكيد فإنه كمنتم لحزب الاستقلال، كان يناضل داخل خلية مؤسسته، حيث ابتداء من الفصل الأخير لسنة 1948. كان يساهم في المشاورات التي كانت تقام مع باقي المسؤولين الاستقلاليين في الاتحاد العام وفرع حزبهم الذي كان يعاضدهم.

بعد إطلاق سراحه في 28 شتنبر 1954 عمل باتفاق مع الطيب بوعزة، والمحجوب بن الصديق لاعادة تشكيل الحـركـة العـمالية المغربية، وتهييء المؤتمر التأسيسي للاتحاد المغربي للشغل [3] أما ظهور المحجوب بن الصديق على الساحة النقابية فقد جاء متأخراً، فعندما كان سككيا لم يكن يعرفه البيضاويون الفرنسيون أو المغاربة. ولأول مرة سيشاهده المناضلون المغاربة

للاتحاد العام في 29 أبريل 1949 عندما قدم للالتحاق بالوفد الذي توجه إلى فاس للالتحاق بالملك، وسيعرفه السككيون خلال مؤتمر اتحادهم في ماي 1949 حيث كان قد تدخل بنشاط. وانطلاقاً من هذه اللحظة فإنه سيصبح حاضرا في كل المداخلات التي يتم فيها رفع ومناقشة المشاكل الكبرى للحركة النقابية، ومع ذلك فإن اهتمامه بالقضية النقابية كان جد قديم.

ازداد المحجوب بمكنـاس سنـة 1922 من أسرة متـواضعة، اجتاز امتحان الدروس الابتدائية وأراد الذهاب أبعد من ذلك غير أنه سرعان ما تم انشغاله بضرورة العيش فاجتاز امتحانا في شتنبر 1938 دخل على إثره إلى السكك الحديدية بالمغرب كمفتش للخطوط، تعبيره بالفرنسية كان لبقا وواضحا كما أن معرفته للعربية كانت من نفس القيمة. فهل اختبر النقابية غذاة الحرب إما كمنتم إلى النقابة الكونفدرالية أو من جهوده وهو يحاول خلق منظمة مستقلة؟

لكن في سبت من شتنبر 1947، في مقال من «رأي الشعب» الأسبوعية الفرنسية لحزب الاستقـلال وبعـد أن يحتج على المنع الواقع على العمال المغاربة من أن تكون لهم في بلدهم منظمتهم النقابية الخاصة، فإن المحجوب بن الصديق تحت إسم مستعار «الزوفري» ينتقد بشدة «النقابات الأجنبية المرخص لها والمقبولة» والتي «تجعلها أبويتها مقيتة». ولقد كانت الكونفدرالية العامة للشغل هي المقصودة خاصة: «فلكي تعطي لنفسها لونا مغربيا لا تتردد في وضع أشخاص ليس لهم من المغربي غير الاسم، حيث عدم أهليتهم ليس لها من مساو إلا الاخلاص الأعمى للحزب الذي يعاضدهم».

ولم يكن الرد على هذا بطيئا، حيث تم التذكير في صحيفة «العمل النقابي» بقلم مامون العلوي بعملية التنـظيم والنضـال الشجـاعـة للمسؤولـين المغـاربـة، سواء كانوا أو لم يكونوا شيوعيين، من مثل طهار، عبد النبي، بنشيمول الطيب أو الحسن [4].

ولقد كان المحجوب في ذلك يعبر عن وجهة نظر الادارة الاستقلالية التي كانت تعظم من التنقيب الوطني وتكوين النقابات التلقائية المستقلة في انتظار الحصول على الحق النقابي [5].

وبعد بضع شهور فإن أفكاره النقابية ستتوضح أكثر. ففي بلد مسلم ـ كما يقول ـ لن يوجد مجال للصراع بين الطبقات، ولن يكون للنظريات الأجنبية من مجال للعمل، فالعمل سواء عمل المالكين أو العمال محترم ومكافأ بالتساوي. وفضلا عن ذلك فإنه في بلد مستعمر، العمال والفلاحون ورجال الصناعة هم بطبيعة الحال متضامنون، وعليهم أن يكونوا في خدمة الأمة وهي تناضل من أجل الحرية وضد الامبريالية وأذنابها [6]. وهذه المواقف قريبة جدا من تلك التي عبر عنها فرحـات حشـاد الزعيم النقابي التونسي في مارس 1947 خلال «نداء إلى عمال إفريقيا الشـمالية»، حيث يقف ضد «امبريالية» الكونفدرالية العامة للشغل ويهيب بالعمال الجزائريين والمغـاربة إلى تنظيم أنفسهم داخل نقابات مستقلة تستطيع بعد ذلك أن تتشكل في اتحادات جهوية فمركزيات وطنية.

وهكذا كان يعتقد بإمكان تأسيس «الفيدرالية النقابية لشمال إفريقيا» والتي كان يحلم بها والتي ستكون إدارتها من نصيبه طبعا.

ولقد كان المحجوب بن الصديق يتجلى كمنظر ومجادل حتى قبل أن يصبح إسمه معروفا. فعلى غرار مسؤولي حزبه كان من أعداء الشيوعيين ولا يحتمل التساكن معهم في الاتحاد العام. وعندما طرحت قضية خلق مركزية نقابية وطنية على النقابات من طرف مكتب الاتحاد العام المكون في ثلثيه من الشيوعين، فإن المحجوب في مختلف التجمعات التي تمت فيها مناقشة هذه المسألة كان يبذل جهده إلى جانب المناضلين الاشتراكيين خاصة الموظفين لكي يقروا الفكرة وبأن لا يفترقوا عن الاتحاد العام لكن دون أن يتوصل إلى ذلك بالرغم من موهبته الاقناعية. لقد كان يتمنى بهذه الطريقة الحصول على ضمانة الاشتراكيين في خطوة تساوي بالنسبة للاستقلاليين تهمة التواطؤ مع الشيوعيين كما أنها تعني أيضا بالنسبة للشيوعيين تهمة الاشتراك مع حزب الاستقلال الحزب «البورجوازي المتعصب والكلياني».

وفي سنة 1950 تم انتخاب المحجوب كاتبا عاما ثان لاتحاد الشبكة الطرقية. وهي تسمية للفدرالية المغربية للسكك الحديدة ثم بعد ذلك عضوا في كتابة الاتحاد العام خلال المؤتمر التشريعي لنونبر الذي قرر خلق مركزية نقابية مغربية. وسيشارك في مارس 1951 بتونس في مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل (U.G.T.T) حيث سيوقف رفقة فرحات حشاد ومفوضية الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة العملية التي ستمرر في المؤتمر القادم للاتحاد العام للنقابات المتحالفة بالمغرب المركزية الجديدة المعلنة حينئذ في نطاق «النقابات الحرة».

ولقد قادت تدخلاته في لقاءات متعددة بالمغرب، حيث يذكر بحرارة، مواقف الاتحاد العام حول إلغاء الحماية وتكوين مركزية مغربية كشروط لتحرير العمال، إلى اعتقاله وبالتالي سجنه لمدة سنة. وأطلق سراحه أسابيع قليلة قبل اغتيال فرحات حشاد ليعتقل من جديد في 8 دجنبر ويتعرض للضرب والتعذيب وبالتالي السجن. وبعد 22 شهرا سيتم إطلاق سراحه مع بقية رفاقه في 28 شتنبر 1954. وفي السجن حرر كراسة بعنوان «النقابية المغربية في الطريق» هي بمثابة دفاع مكتوب لتنظيف النقابية المغربية من التهمة الملصقة بها دوما من طرف الاقامة وهي التواطؤ مع الشيوعيين وذلك ليبين بالقرب من الحكومة والأمم المتحدة سياسة العنف المتبعة بالمغرب. وهذا التفنيد منتظم حول فكرتين رئيسيتين:

1) أن الاقامة هي التي يجب أن توضع في قفص الاتهام لأنها هي التي كانت دائما تفضل الشيوعيين والكونفدرالية العامة للشغل وتساعدهم في إغراءاتهم.

2) بدخولهم إلى الحركة النقابية فإن المناضلين الاستقلاليين حرروا العمال من نفوذ الشيوعيين الذين تم طردهم.

ومع ذلك فإن هذه الأقوال الجدالية والقابلة للنقاش يجب أن تعاد إلى سياقها التاريخي والقانوني لكي تنال تقديرا لا شائبة به. غير أن الكراسة بالمقابل تعترف بفعالية الحركة التي قادتها النقابات الكونفدرالية في تنظيم وتعبئة المأجورين المغاربة للدفاع عن مصالحهم.

وصحبة الطيب بوعزة ومحمد التباري عمل المحجوب بن الصديق على نهضة النقابية المغربية، فبينما كان الطيب في الميدان يحادث التابعين من جديد كان المحجوب يجري اتصالات بباريز مع مسؤولي الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة ليتأكد من دعمهم. وبعد تأسيس الاتحاد المغربي في 20 مارس 1955 أصبح المحجوب كاتبه العام. وهي المسؤولية التي لازال يضطلع بها إلى اليوم (1982).

هكذا، كان داخل الاتحاد العام للنقابات المتحالفة بالمغرب مجموعتان من المناضلين المغاربة تتعاقبان بالتدريج على العمل: شيوعيون من 1945 إلى 1948 وأعضاء من حزب الاستقلال ما بين 1948-1952. وبالرغم من أن هؤلاء المناضلين قد يكونوا ازدادوا بالمدينة فإنهم كانوا تقريبا في مجموعهم أبناء قرويين من أصول فقيرة أو متواضعة. بعضهم كان أميا وأغلبيتهم كان لها تعليم أولي حصلت عليه في كتاب قرآن أو في مدرسة ابتدائية فرنسية مسلمة لأبناء الأعيان أو في مراكز للتكوين المهني.

فبعضهم لم يكن يكتب إلا العربية أولئك الذين كانوا قد أنهوا سلكهم الابتدائي وحصلوا على الشهادة الابتدائية أو شهادة التكوين كانوا مزدوجين ويعرفون العربية والفرنسية، ومن تم فإنه من بينهم كان يتم اجتذاب المسؤولين النقابيين وبالنسبة للبعض الذي كانت له رغبة في المعرفة والتعلم فقد كان يتوصل إلى توسيع معارفه.

غير أن أفكارهم كانت تختلف في بعض الأحيان تحت تأثير أو تكوين الحزب السياسي الذي ينتمون إليه. وهذا الاختلاف ليس حول الغرض أو الهدف العاجل الذي يجب الوصول إليه والذي كان في هذه السنوات من التوتر هو نهاية هذه الوصمة التي كانت هي النظام الاستعماري بل كان حول قصدية الحركة العمالية. فهل يجب حشد وإثارة الوعي الطبقي لاعاقة أو على الأقل لجعل استعمال الاستقلال المسترد فقط من طرف القوى الوطنية التقليدية لوحدها مهمة صعبة كما كان يعتقد ذلك الشيوعيون؟ أم ترك مثل هاته الاتهامات على الهامش في انتظار الاستقلال، حسب رأي مناضلي حزب الاستقلال؟ وأيضا حول القوى التي كان بالامكان الاستناد عليها في الخارج؟ بالنسبة للمسؤولين ذوي الوعي الشيوعي فإن الخيار بسيط وواضح: إنه يجب الاستمرار في الوفاء أولئك الذين بفعل التضامن الطبقي لم يساهموا أبدا في معونتهم إنهم العمال الكونفدراليون الفرنسيون والمغاربة وعلى صعيد أوسع الفدرالية النقابية العالمية. (F.S.M) أما بالنسبة للتيار الثاني فقد كان التوجه نحو الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة وهذا الانسجام

ناجم عن رغبة التقرب من العالم الغربي.

هذان التياران سيبرزان من جديد في بداية 1955 عندما ظهر أن تكوين مركزية وطنية أضحى أمرا ممكنا، فالمسؤولون الاستقلاليون الذين كانوا ينتمون إلى الاتحاد العام للنقابات المتحالفة بالمغرب سيمسكون بقصب السبق، في حين سيتحقق بسرعة أن معركة التأخير التي قادتها المجموعة المضادة كانت دون جدوى ودون هدف.

ومهما يكن فإن التقاليد العمالية للكونفدرالية للشغل، ستستمر في التأثير على النقابية المغربية.

تعريب: المعروفي حسان

هوامش:

(1) بتاريخ 1 ماي 1951.

(2) باستثناء بوحميدة كاتب الفرع النقابي - كبش المحرقة - تم الحكم عليه بالأشغال الشاقة مدى الحياة، برىء وأطلق سراحه في نونبر 1955.

(3) دخل التباري الى كتابة الاتحاد المغربي للشغل في 20 مارس 1955، وتحمل مسؤوليات صعبة. فلقد أدار، ولمدة 14 سنة الاتحاد المحلي للدار البيضاء، الذي كان يضم حوالي نصف العدد العمالي بالبلاد، وأيضاً إدارة جريدة الاتحاد المغربي للشغل «الطليعة» (L'Avant garde)، كما كلف بعد ذلك بتسيير شركة الاتحاد المغربي للشغل للطباعة والنشر. توفي في 27 شتنبر 1979. الحكم الحق: كان التباري مناضلا شجاعاً، حازماً وطيباً.

(4) مقال 23 شتنبر 1947.

(5) «رأي الشعب»: 18 اكتوبر 1947.

(6) «رأي الشعب»: 8 ماي 1948، «النقابية في خدمة الأمة»، بقلم الزوفري.

حول كتاب: «الحركة العمالية المغربية» لعبد اللطيف المنوني ومحمد عياد

محمد نجيب بنسبيعة

إن تاريخ صيرورة الحركة العمالية المغربية يطرح نفسه بحدة، رغم أن الموضوع في حد ذاته يتطلب بعداً تاريخيا يمكن الباحث من استقراء كل مكونات هذه الحركة، وبالخصوص لاستحضار كل الامكانيات الذاتية والموضوعية التي جعلت العمل النقابي في المغرب لا يستقر على أسلوب موحد لفهم العلاقة بين العمل، كإطار لطرح المفارقة القائمة داخل علائق الانتاج، والنمط السائد لاستخراج فائض القيمة الذي هو موضع الصراع النقابي السياسي - الطبقي والذي يحدد نوعية هذا الصراع. إذاً، يكون وزن الوعي المتوفر لدى الطبقة العمالية، كمحركة لدينامية تضاد المصالح بين الرأسمالية وهذه الحركة، هي الاداة الثورية، التي من داخلها يتولد الفكر المتمرد والمؤهل موضوعيا للاطاحة بالنظام الرأسمالي، كما يتضح من القراءة المستجدة للاشتراكية العلمية.

وهكذا يبدو أن كتابة هذا التاريخ العمالي عملا ملحا جدا، اذا ما اعتبرنا أن الكتابات التي تطرقت لحد الآن لموضوع الحركة العمالية المغربية يطغى عليها الطابع التحزبي، اذا لم نقل إنه يعتريها غموض نابع من الخلفيات السياسية والايديولوجية التي افرزت هذه الكتابات نفسها.

والسؤال المطروح هو كيف يمكن فهم واقع الحركة العمالية المغربية في علاقتها مع الحركية السياسية التي جعلت هذه الحركة العمالية المغربية غير موحدة بالنظر الى تعدد الأجهزة النقابية (إن لم نقل المركزيات) المؤطرة للعمال كطبقة قائمة الذات؟.

وهذا السؤال يطرح بدوره تساؤلا ثانويا، لا يقل أهمية عن الأول. إذ لما كانت الحركة العمالية المغربية وليدة فترة زمنية جعلت منها قوة ضغط تحررية وقفت ضد الهيمنة الاستعمارية منذ السنوات الاولى لدخوله الى المغرب، لماذا لم تتمكن الطبقة العاملة من تكوين وعي سياسي يحميها من الدخول في نقاش عقيم أدى إلى استحواذ «جهاز بيروقراطي» داخل الاتحاد المغربي للشغل على مكتسبات هذا الأخير النضالية، وإبطال مفعولها في آخر المطاف، وبالتالي إلى شل